السياسات العمومية التربوية

المجال الأول: **الأسس والمرجعيات المؤطرة للسياسات العمومية في التربية والتكوين**

الحصة2 : الأسس والمبادئ العامة لمنظومة الربية والتكوين

1. الأسس العامة لمنظومة التربية والتكوين

- الأساس الديني والقيمي
- الأساس الدستوري والحقوقي
- الأساس الاجتماعي
- الأساس الثقافي والحضاري
- الأساس الاقتصادي والتنموي

2 المبادئ العامة لمنظومة التربية والتكوين

- مبدأ تعميم التعليم
- مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص
- مبدأ الجودة والنجاعة
- مبدأ الاستمرارية والتكامل
- مبدأ الشراكة والمسؤولية المشتركة

1. الأسس العامة لمنظومة التربية والتكوين

الأساس الديني والقيمي:

المرجعيات والأهداف

الأساس الديني والقيمي هو مجموع المبادئ المستمدة من تعاليم الدين الإسلامي والقيم الإنسانية الكونية، يهدف إلى توجيه العملية التربوية نحو ترسيخ السلوك الأخلاقي وتعزيز الهوية الروحية والثقافية للمتعلمين.

يرتكز هذا الأساس على عدة مرجعيات، من أبرزها:

- الدين الإسلامي باعتباره دين الدولة
- الدستور الذي ينص على التشبث بالقيم الدينية
- المواثيق الدولية لحقوق الإنسان
- الهوية الوطنية بمكوناتها المتعددة

يسعى الأساس الديني والقيمي إلى:

- ترسيخ العقيدة الإسلامية الصحيحة
- تنمية الأخلاق الفاضلة كالصّدق، الأمانة، العدل، والتسامح
- تعزيز قيم المواطنة والمسؤولية
- تربية المتعلم على احترام الآخر وقبول الاختلاف
- تحقيق التوازن بين الجانب الروحي والمادي

تجليات الأساس الديني والقيمي في المنظومة التربوية

1. في المناهج والبرامج الدراسية
   - إدماج التربية الإسلامية في مختلف الأسلاك
   - تضمين القيم الأخلاقية في المواد الدراسية
   - ربط التعلمات بالسلوك اليومي للمتعلمين
2. في الممارسات التربوية
   - تشجيع السلوك القويم داخل المؤسسة التعليمية
   - اعتماد الحوار والتربية على القيم بدل العقاب
   - ترسيخ ثقافة التعاون والتضامن
3. في الحياة المدرسية
   - تنظيم أنشطة تربوية ذات بعد ديني وقيمي
   - إحياء المناسبات الدينية والوطنية
   - تعزيز روح الانتماء والالتزام

أهمية الأساس الديني والقيمي

- حماية المتعلمين من الانحرافات السلوكية والفكرية
- المساهمة في بناء مجتمع متماسك
- إعداد مواطن متشبّع بالقيم وقادر على اتخاذ قرارات سليمة
- دعم السلم الاجتماعي والتعايش

يُشكّل الأساس الديني والقيمي دعامة أساسية لنجاح منظومة التربية والتكوين، إذ لا يقتصر دوره على نقل المعارف، بل يتعداه إلى بناء الإنسان أخلاقياً وروحياً، بما يضمن تنشئة أجيال واعية ومسؤولة.

الأساس الدستوري والحقوقي

يُعدّ الأساس الدستوري والحقوقي من الدعائم الكبرى التي تقوم عليها منظومة التربية والتكوين، إذ يضمن حقّ جميع المواطنين في التعليم، ويُرسّخ مبادئ المساواة والإنصاف والكرامة الإنسانية، انسجاماً مع الدستور والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. فهو الإطار القانوني الذي يؤطر الحق في التربية والتكوين، ويحدد: حقوق المتعلمين، واجبات الدولة والمؤسسات التعليمية وأيضا المبادئ الحقوقية المنظمة للعملية التربوية

مرجعيات الأساس الدستوري والحقوقي

1. **الدستور**

ينص الدستور على:

- اعتبار التعليم حقاً أساسياً لكل المواطنين
- إلزامية التعليم الأساسي
- ضمان تكافؤ الفرص بين جميع المتعلمين
- منع كل أشكال التمييز

2. **القوانين التنظيمية والتشريعات**

- القوانين المؤطرة للتعليم والتكوين
- النصوص التنظيمية المتعلقة بالتعليم الإجباري
- القوانين الخاصة بحماية الطفولة

3. **المرجعيات الحقوقية الدولية**

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (الحق في التعليم)
- اتفاقية حقوق الطفل
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- المواثيق الدولية الداعية إلى تعليم منصف وجيد

المبادئ الحقوقية المؤطرة لمنظومة التربية والتكوين

1. مبدأ الحق في التعليم

التعليم حق غير قابل للتصرف

التزام الدولة بتوفيره للجميع

2. مبدأ المساواة وعدم التمييز

المساواة بين الجنسين

منع التمييز على أساس العرق أو اللغة أو الوضع الاجتماعي

3. مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص

تقليص الفوارق المجالية

دعم الفئات الهشة وذوي الاحتياجات الخاصة

4. مبدأ الكرامة الإنسانية

احترام شخصية المتعلم

منع العنف الجسدي والنفسي داخل المؤسسات التعليمية

5. مبدأ المشاركة والمسؤولية

إشراك المتعلمين والأسر في الحياة المدرسية

تعزيز المواطنة الفاعلة

تجليات الأساس الدستوري والحقوقي في المنظومة التربوية

1. على مستوى الولوج إلى التعليم

تعميم التعليم الإجباري

توفير البنيات التحتية المدرسية

2. على مستوى المناهج والممارسات

إدماج التربية على حقوق الإنسان

نشر ثقافة القانون والمواطنة

3. على مستوى الحماية المدرسية

محاربة الهدر المدرسي

حماية المتعلمين من كل أشكال الاستغلال والعنف

أهمية الأساس الدستوري والحقوقي

- ضمان تعليم عادل ومنصف
- تعزيز الثقة في المؤسسة التعليمية
- تكوين مواطن واعٍ بحقوقه وواجباته
- دعم الديمقراطية والسلم الاجتماعي

يشكّل الأساس الدستوري والحقوقي إطاراً ضامناً لنجاعة منظومة التربية والتكوين، إذ يرسّخ الحق في التعليم ويجعل المدرسة فضاءً آمناً، منفتحاً، وقائماً على قيم العدالة والإنصاف.

الأساس الاجتماعي

مفهوم الأساس الاجتماعي

الأساس الاجتماعي هو مجموع التوجهات والمبادئ التي تجعل من التربية والتكوين أداةً لـ:

- الاستجابة لحاجيات المجتمع
- تحقيق التماسك الاجتماعي
- تقليص الفوارق الاجتماعية
- إعداد الفرد للاندماج في محيطه الاجتماعي

مرجعيات الأساس الاجتماعي

يرتكز الأساس الاجتماعي على:

- البنية الاجتماعية للمجتمع
- القيم والعادات الاجتماعية الإيجابية
- حاجيات المجتمع الاقتصادية والثقافية
- التحولات الاجتماعية المعاصرة

أهداف الأساس الاجتماعي

يهدف الأساس الاجتماعي إلى:

- تحقيق الإدماج الاجتماعي للمتعلمين
- تعزيز قيم التضامن والتعاون
- ترسيخ روح المواطنة والمسؤولية
- محاربة الإقصاء والتهميش
- إعداد المتعلم للاندماج في الحياة العامة والمهنية

مبادئ الأساس الاجتماعي في التربية والتكوين

1. مبدأ تكافؤ الفرص

ضمان تعليم منصف لجميع فئات المجتمع

تقليص الفوارق بين الوسطين القروي والحضري

2. مبدأ التضامن الاجتماعي

دعم الفئات الهشة

تشجيع قيم التكافل داخل الوسط المدرسي

3. مبدأ الاندماج الاجتماعي

إدماج المتعلمين في الحياة المدرسية والاجتماعية

الاعتراف بالتنوع الاجتماعي والثقافي

4. مبدأ المسؤولية المشتركة

إشراك الأسرة والمجتمع المدني

تعزيز الشراكة بين المدرسة ومحيطها

تجليات الأساس الاجتماعي في المنظومة التربوية

1. على مستوى الولوج إلى التعليم

تعميم التمدرس

محاربة الهدر المدرسي

2. على مستوى الحياة المدرسية

دعم الأنشطة الثقافية والرياضية

تعزيز العلاقات الاجتماعية الإيجابية داخل المؤسسة

3. على مستوى الشراكة مع المجتمع

الانفتاح على جمعيات المجتمع المدني

التعاون مع الجماعات المحلية

أهمية الأساس الاجتماعي

- المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية
- تعزيز التماسك المجتمعي
- إعداد مواطن اجتماعي وفاعل
- ربط المدرسة بقضايا المجتمع

يشكّل الأساس الاجتماعي دعامة أساسية لمنظومة التربية والتكوين، إذ يجعل من المدرسة فضاءً للتنشئة الاجتماعية، ويسهم في بناء مجتمع متوازن، متضامن، وقادر على مواجهة التحديات.

الأساس الثقافي والحضاري

يقصد بالأساس الثقافي والحضاري في منظومة التربية والتكوين بالمغرب مجموع **المرجعيات الدينية والوطنية واللغوية والتاريخية والقيمية** التي تؤطر الفعل التربوي، وتوجّه أهداف التعليم ومضامينه وطرائقه، بما يضمن الحفاظ على الهوية المغربية وتعزيز الاندماج المجتمعي والتنمية الشاملة.

المرجعيات المؤطِّرة للأساس الثقافي والحضاري في المغرب

1. المرجعية الدستورية

ينص الدستور المغربي على:

تشبث المغرب بهويته الإسلامية.

غنى الهوية الوطنية بتعدد روافدها: العربية، الأمازيغية، الحسانية، الإفريقية، الأندلسية، العبرية، والمتوسطية.

اعتبار التربية وسيلة لترسيخ هذه الهوية المتعددة والمنسجمة.

2. المرجعية الإسلامية

الإسلام دين الدولة ومكوّن أساسي للهوية المغربية.

اعتماد قيم:

الوسطية والاعتدال

التسامح

التضامن

3. المرجعية الوطنية والحضارية

تعزيز حب الوطن والانتماء إليه.

ترسيخ قيم المواطنة والمسؤولية.

الاعتزاز بالتاريخ المغربي ورموزه الحضارية.

مكوّنات الأساس الثقافي والحضاري في منظومة التربية والتكوين بالمغرب

1. اللغة والهوية اللغوية

اللغة العربية لغة رسمية للتدريس والتكوين.

ترسيم اللغة الأمازيغية وإدماجها في المنظومة التعليمية.

الانفتاح على اللغات الأجنبية (الفرنسية، الإنجليزية...) بوصفها أدوات تواصل ومعرفة، لا بديلاً عن الهوية.

2. القيم الدينية والأخلاقية

ترسيخ قيم:

الاحترام

النزاهة

العمل

التعاون

بناء شخصية متوازنة أخلاقيًا وفكريًا.

3. التعدد الثقافي

الاعتراف بالتنوع الثقافي المغربي.

تربية المتعلم على قبول الاختلاف والتعايش.

اعتبار التنوع مصدر غنى لا عامل تفرقة.

4. التاريخ والذاكرة الوطنية

تدريس التاريخ المغربي بمختلف مراحله.

تعزيز الوعي بالمسار الحضاري للمغرب.

ربط الماضي بالحاضر واستشراف المستقبل.

5. التراث الثقافي والفني

التعريف بالتراث المادي واللامادي.

إدماج الفنون الشعبية والتعبيرات الثقافية في الأنشطة التربوية.

تنمية الحس الجمالي والإبداعي لدى المتعلم.

التحديات التي تواجه الأساس الثقافي والحضاري في التربية بالمغرب

- تأثير العولمة الثقافية.
- إشكالية التعدد اللغوي في التعليم.
- ضعف التنزيل العملي للقيم داخل المؤسسات.
- هيمنة البعد التقني أحيانًا على البعد التربوي.
- تأثير الإعلام الرقمي غير الموجّه.

آفاق تعزيز الأساس الثقافي والحضاري في منظومة التربية والتكوين

- تطوير المناهج بما ينسجم مع الهوية المغربية.
- تأهيل المدرّس ثقافيًا وقيميًا إلى جانب التكوين البيداغوجي.
- تقوية الشراكة بين المدرسة والأسرة والمجتمع.
- توظيف التكنولوجيا لخدمة القيم والثقافة الوطنية.
- دعم الأنشطة الموازية ذات البعد الثقافي والحضاري.

يشكّل الأساس الثقافي والحضاري في منظومة التربية والتكوين بالمغرب دعامة أساسية لبناء الإنسان المغربي، القادر على التوفيق بين **الانتماء لهويته المتعددة** والانفتاح على القيم الكونية. فمدرسة مغربية متجذّرة في ثقافتها ومنفتحة على عصرها هي السبيل لإعداد أجيال تساهم بوعي ومسؤولية في تنمية الوطن وبناء حضارة إنسانية مشتركة.

الأساس الاقتصادي والتنموي

يقصد بالأساس الاقتصادي والتنموي:

اعتبار التعليم وسيلة لإنتاج الكفاءات القادرة على المساهمة في التنمية.

ربط مخرجات التعليم بـ سوق الشغل ومتطلبات الاقتصاد الوطني.

جعل المدرسة أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

الاستثمار في الرأسمال البشري باعتباره أهم ثروة وطنية.

السياق الاقتصادي والتنموي بالمغرب

يعرف المغرب:

تحولات اقتصادية كبرى (الصناعة، الطاقات المتجددة، الفلاحة العصرية، الرقمنة).

انفتاحًا على الاقتصاد العالمي.

تحديات البطالة، خاصة في صفوف الشباب وحاملي الشهادات.

تفاوتات مجالية واجتماعية تؤثر على الولوج إلى التعليم وجودته.

كل هذه المعطيات جعلت إصلاح التعليم ضرورة تنموية ملحّة.

دور التربية والتكوين في التنمية الاقتصادية

تلعب منظومة التربية والتكوين أدوارًا أساسية، من بينها:

تأهيل الموارد البشرية ورفع الإنتاجية.

تزويد الاقتصاد بكفاءات تقنية ومهنية متخصصة.

دعم الابتكار والبحث العلمي.

تحسين جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار.

المساهمة في الانتقال نحو اقتصاد المعرفة.

التوجهات الاستراتيجية للدولة المغربية

اعتمد المغرب عدة مرجعيات لإصلاح المنظومة، أبرزها:

- الميثاق الوطني للتربية والتكوين.
- الرؤية الاستراتيجية 2015–2030.
- القانون الإطار 51.17.

وترتكز هذه التوجهات على:

- ربط التعليم بالتنمية الاقتصادية.
- تعزيز التكوين المهني والتقني.
- تشجيع التكوين المستمر.
- إدماج المهارات الحياتية والرقمية.
- تحسين حكامة وتمويل المنظومة.

خامسًا: التكوين المهني ودوره التنموي

يحظى التكوين المهني بمكانة مركزية في السياسة التعليمية، لأنه:

- يستجيب لحاجيات سوق الشغل.
- يساهم في إدماج الشباب في الحياة المهنية.
- يدعم القطاعات الإنتاجية (الصناعة، السياحة، الفلاحة، الخدمات).
- يحد من البطالة والهدر المدرسي.

الاستثمار في التعليم كرافعة للتنمية

يُعد الإنفاق على التعليم:

- استثمارًا طويل المدى.
- وسيلة لتحسين التنافسية الاقتصادية.
- عاملًا لتحقيق التنمية البشرية.
- أداة لتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

التحديات الاقتصادية والتنموية للمنظومة

رغم الجهود المبذولة، تواجه المنظومة عدة تحديات:

- ضعف مواءمة التكوين مع سوق الشغل.
- محدودية البحث العلمي والابتكار.
- إشكالية تمويل التعليم واستدامته.

2 المبادئ العامة لمنظومة التربية والتكوين

- مبدأ تعميم التعليم

يُعدّ تعميم التعليم أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها منظومة التربية والتكوين بالمغرب، باعتباره حقًا دستوريًا لكل مواطن ومواطنة، وركيزة أساسية لتحقيق التنمية البشرية، والعدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص. وقد جعل المغرب من تعميم التعليم أولوية وطنية منذ الاستقلال، وعمل على توسيع قاعدة التمدرس ومحاربة الإقصاء والهدر المدرسي.

مفهوم تعميم التعليم

- ضمان ولوج جميع الأطفال إلى التعليم دون تمييز.
- تحقيق التعليم الإجباري إلى سن معيّنة.
- تعميم التمدرس في الوسطين الحضري والقروي.
- إدماج الفئات الهشة وذوي الاحتياجات الخاصة.
- الاستمرار في التعليم ومحاربة الانقطاع المبكر.

الإطار الدستوري والقانوني

يستند تعميم التعليم بالمغرب إلى عدة مرجعيات:

- دستور 2011: ينص على حق التعليم للجميع.
- الميثاق الوطني للتربية والتكوين: جعل التعميم من أولوياته.
- الرؤية الاستراتيجية 2015–2030: "من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء".
- القانون الإطار 51.17: أقرّ إلزامية التعليم وتوسيع التمدرس.

تطور تعميم التعليم بالمغرب

شهد المغرب:

- ارتفاع نسب التمدرس في التعليم الابتدائي بشكل كبير.
- تعميم شبه كلي للتعليم الابتدائي.
- تحسن في الولوج إلى التعليم الإعدادي، مع استمرار بعض الصعوبات.
- توسّع التعليم الأولي في السنوات الأخيرة.
- تفاوتات مجالية واجتماعية ما زالت قائمة.

التعليم الأولي ودوره في تعميم التعليم

يُعتبر التعليم الأولي:

- أساسًا لضمان تكافؤ الفرص منذ الطفولة.
- رافعة لمحاربة الفشل والهدر المدرسي لاحقًا.
- أولوية وطنية ضمن إصلاح المنظومة.
- وسيلة لتقليص الفوارق بين الوسطين الحضري والقروي.

الإجراءات المعتمدة لتعميم التعليم

اعتمد المغرب عدة آليات، منها:

- بناء المؤسسات التعليمية، خاصة بالمناطق القروية.
- توسيع الداخليات ودور الطالب والطالبة.
- النقل المدرسي.
- برامج الدعم الاجتماعي (تيسير، مليون محفظة).
- إدماج الأطفال في وضعية إعاقة.
- محاربة الهدر المدرسي عبر الدعم التربوي.

تعميم التعليم والإنصاف الاجتماعي

يساهم تعميم التعليم في:

- تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.
- تمكين الفتيات من التمدرس، خصوصًا في الوسط القروي.
- تعزيز الإدماج الاجتماعي.
- دعم الحركية الاجتماعية ومحاربة الفقر.

التحديات التي تعيق تعميم التعليم

رغم التقدم المحقق، ما تزال عدة تحديات قائمة:

- الهدر المدرسي خاصة في التعليم الإعدادي.
- الفقر وبعد المؤسسات التعليمية.
- ضعف جودة التعلمات.
- الاكتظاظ في بعض المناطق.
- محدودية الموارد البشرية والبنيات التحتية.
- التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية على التمدرس.

آفاق تعميم التعليم بالمغرب

يراهن المغرب على:

- تعميم التعليم الأولي.
- تحسين جودة التعليم لجعل التمدرس جذابًا.
- تعزيز الدعم الاجتماعي.
- رقمنة التعليم.
- إشراك الأسرة والمجتمع المدني.
- تعزيز الحكامة والتتبع.

ُشكل تعميم التعليم في منظومة التربية والتكوين بالمغرب خطوة أساسية نحو بناء مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص. ورغم التقدم الكبير المحقق، فإن تحقيق تعميم فعلي ومستدام يظل رهينًا بتحسين جودة التعليم، ومحاربة الهدر المدرسي، وضمان استمرارية التمدرس لجميع الأطفال.

- مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص

الإنصاف: هو توفير شروط تعليمية عادلة تراعي اختلاف الأوضاع الاجتماعية والمجالية، من خلال تقديم دعم إضافي للفئات الهشة.

تكافؤ الفرص: هو تمكين جميع المتعلمين من نفس فرص الولوج إلى التعليم والاستمرار فيه والنجاح، دون تمييز.

المرجعيات الدستورية والقانونية

يرتكز مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص على:

دستور 2011: ينص على المساواة في الولوج إلى التعليم.

الميثاق الوطني للتربية والتكوين: جعل الإنصاف من أولويات الإصلاح.

الرؤية الاستراتيجية 2015–2030: دعت إلى مدرسة الإنصاف والجودة.

القانون الإطار 51.17: أكد إلزامية التعليم وضمان تكافؤ الفرص.

مظاهر اختلال الإنصاف وتكافؤ الفرص

تتجلى اختلالات الإنصاف في:

تفاوتات بين الوسطين الحضري والقروي.

الفوارق بين التعليم العمومي والخصوصي.

ضعف ولوج الفئات الهشة.

الهدر المدرسي.

التفاوت بين الجهات.

صعوبات تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة.

آليات تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص

اعتمد المغرب عدة آليات، من أبرزها:

تعميم التعليم الأولي.

الدعم الاجتماعي (تيسير، مليون محفظة).

النقل المدرسي والداخليات.

تقليص الفوارق المجالية.

إدماج التربية الدامجة.

الدعم التربوي ومحاربة الهدر المدرسي.

الإنصاف المجالي

يسعى الإنصاف المجالي إلى:

- تعميم البنيات التحتية التعليمية بالمناطق القروية.
- توفير الموارد البشرية المؤهلة.
- تحسين ظروف التمدرس بالمناطق النائية.
- تقليص الفجوة بين الجهات.

الإنصاف الاجتماعي

يهدف الإنصاف الاجتماعي إلى:

- دعم الأسر المعوزة.
- محاربة الفقر المدرسي.
- تمكين الفتيات من التعليم.
- ضمان استمرارية التمدرس.
- تشجيع التعليم الإلزامي.

التربية الدامجة وتكافؤ الفرص

تُعتبر التربية الدامجة رافعة أساسية لتكافؤ الفرص، حيث تهدف إلى:

- إدماج الأطفال في وضعية إعاقة.
- تكييف المناهج ووسائل التعلم.
- توفير أطر متخصصة.
- محاربة التمييز والإقصاء.

التحديات التي تواجه الإنصاف وتكافؤ الفرص

من أبرز التحديات:

ضعف جودة التعليم في بعض المؤسسات.

الاكتظاظ ونقص الموارد.

استمرار الهدر المدرسي.

الفقر والهشاشة.

محدودية التتبع والتقييم.

آفاق تعزيز الإنصاف وتكافؤ الفرص

يراهن المغرب على:

- تحسين جودة التعليم العمومي.
- توسيع الدعم الاجتماعي.
- تعميم التعليم الأولي.
- تطوير التربية الدامجة.
- إشراك المجتمع المدني.
- تعزيز الحكامة والشفافية.

يشكل الإنصاف وتكافؤ الفرص أساسًا لبناء مدرسة مغربية عادلة ودامجة، تضمن الحق في التعليم للجميع دون تمييز. ورغم التقدم المحقق، فإن تحقيق الإنصاف الفعلي يظل رهينًا بإصلاح شامل ومستدام يربط بين الجودة والعدالة الاجتماعية.

ـ مبدأ الجودة والنجاعة

الجودة في التعليم: تعني توفير تعليم ذي محتوى ومعارف وكفايات فعّالة، يعتمد مناهج حديثة، وأطرًا تربوية مؤهلة، وبيئة تعليمية محفزة.

النجاعة: تعني قدرة المنظومة على تحقيق أهدافها بأقل كلفة وفي أقصر وقت، مع تحقيق نتائج تعليمية ملموسة.

ثانيًا: المرجعيات المؤطرة للجودة والنجاعة

ترتكز سياسة الجودة والنجاعة على:

الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

الرؤية الاستراتيجية 2015–2030.

القانون الإطار 51.17.

التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين.

مظاهر ضعف الجودة والنجاعة

ضعف التحكم في التعلمات الأساس.

ارتفاع نسب الهدر المدرسي.

الاكتظاظ داخل الفصول.

محدودية التكوين الأساس والمستمر للأساتذة.

ضعف الحكامة والتدبير.

قلة نجاعة التقويم التربوي.

رهانات الجودة في التعليم

تهدف الجودة إلى:

تحسين مستوى التعلمات والكفايات.

تطوير المناهج والبرامج الدراسية.

تحديث طرق التدريس.

تعزيز استعمال التكنولوجيا.

تحسين بيئة التعلم.

الارتقاء بمكانة المدرس.

النجاعة الداخلية للمنظومة

تشمل النجاعة الداخلية:

- تقليص الهدر المدرسي.
- تحسين نسب النجاح والانتقال.
- محاربة التكرار.
- ترشيد الزمن المدرسي.
- تحسين التقويم والدعم التربوي.

النجاعة الخارجية للمنظومة

تعني النجاعة الخارجية:

- ملاءمة التكوين مع سوق الشغل.
- إدماج الخريجين في الحياة المهنية.
- الاستجابة لحاجيات الاقتصاد الوطني.
- تطوير التكوين المهني والتعليم العالي.
- تشجيع الابتكار والبحث العلمي.

آليات تحسين الجودة والنجاعة

- مراجعة المناهج والكتب المدرسية.
- التكوين الأساس والمستمر للأطر التربوية.
- اعتماد بيداغوجيات حديثة.
- تقييم التعلمات.
- رقمنة التعليم.
- تعزيز الحكامة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

التحديات التي تواجه الجودة والنجاعة

- ضعف الإمكانيات المادية.
- تفاوت جودة التعليم بين الجهات.
- الاكتظاظ.
- ضعف التنسيق بين الفاعلين.
- مقاومة التغيير.

آفاق الارتقاء بالجودة والنجاعة

يراهن المغرب على:

- تحسين جودة المدرسة العمومية.
- الاستثمار في الرأسمال البشري.
- توسيع الرقمنة.
- اعتماد التقويم المستمر.
- تعزيز الشراكات.
- تحسين الحكامة.

إن تحقيق الجودة والنجاعة في منظومة التربية والتكوين بالمغرب يشكل شرطًا أساسيًا لإنجاح الإصلاحات التربوية وبناء مدرسة فعّالة ومنتجة. ولا يمكن بلوغ هذا الهدف دون تضافر جهود جميع الفاعلين، وربط الجودة بالإنصاف وتكافؤ الفرص.

- مبدأ الاستمرارية والتكامل

الاستمرارية: تعني ضمان متابعة المتعلم لمساره الدراسي دون انقطاع، والانتقال المتدرّج والمنظم بين الأسلاك التعليمية (التعليم الأولي، الابتدائي، الإعدادي، الثانوي، العال

التكامل: يعني تحقيق الانسجام والتناسق بين مختلف مكونات منظومة التربية والتكوين (تعليم عام، تكوين مهني، تعليم عالٍ، تعليم خاص).

المرجعيات المؤطرة للاستمرارية والتكامل

يستند هذا المبدأ إلى:

الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

الرؤية الاستراتيجية 2015–2030.

القانون الإطار 51.17.

توجهات المجلس الأعلى للتربية والتكوين.

مظاهر ضعف الاستمرارية في المنظومة

من أبرز الإشكالات:

الهدر المدرسي.

صعوبة الانتقال بين الأسلاك التعليمية.

ضعف التوجيه المدرسي والمهني.

التكرار والانقطاع المبكر.

عدم ملاءمة البرامج بين المستويات.

مفهوم التكامل داخل منظومة التربية والتكوين

يتجلى التكامل في:

التنسيق بين التعليم العام والتكوين المهني.

الربط بين التعليم المدرسي والتعليم العالي.

تكامل التعليم العمومي والخصوصي.

الانسجام بين البرامج والمناهج.

التقاطع بين التربية والتكوين والتشغيل.

آليات تحقيق الاستمرارية

اعتمد المغرب عدة آليات، منها:

- تعميم التعليم الأولي.
- دعم التمدرس ومحاربة الهدر.
- تقوية التوجيه المدرسي والمهني.
- اعتماد جسور بين المسارات التعليمية.
- توحيد بعض الكفايات الأساسية.

آليات تعزيز التكامل

من بين أهم الآليات:

- إحداث مسارات مهنية داخل التعليم الثانوي.
- تطوير التكوين المهني.
- إرساء الجسور بين التكوين المهني والتعليم العالي.
- إشراك القطاعات الحكومية والفاعلين الاقتصاديين.
- اعتماد مقاربة الكفايات.

دور التوجيه المدرسي والمهني

يُعدّ التوجيه ركيزة أساسية لتحقيق:

- استمرارية المسار الدراسي.
- انسجام اختيارات المتعلم.
- ملاءمة التكوين مع قدرات المتعلم وحاجيات السوق.
- الحد من الانقطاع والفشل الدراسي.

التحديات التي تواجه الاستمرارية والتكامل

من أبرز التحديات:

الهدر المدرسي خاصة في الإعدادي.

ضعف التنسيق بين المتدخلين.

محدودية الجسور الفعلية بين المسارات.

تفاوت جودة التكوين.

ضعف مواكبة المتعلمين.

آفاق تعزيز الاستمرارية والتكامل

يراهن المغرب على:

- تحسين جودة التعليم.
- تطوير منظومة التوجيه.
- توسيع التعليم المهني.
- تعزيز الشراكات.
- رقمنة المسارات التعليمية.
- تحسين الحكامة.

يشكل مبدآ الاستمرارية والتكامل أساسًا لضمان منظومة تربية وتكوين منسجمة وفعالة، تمكن المتعلم من بناء مسار تعليمي متكامل ومستمر، وتساهم في تحسين نجاعة التعليم وتحقيق التنمية الشاملة بالمغرب.

- مبدأ الشراكة والمسؤولية المشتركة

- **الشراكة**: هي تعاون منظم بين الدولة وباقي الفاعلين (الجماعات الترابية، القطاع الخاص، المجتمع المدني...) من أجل تحقيق أهداف تربوية مشتركة.
- **المسؤولية المشتركة**: تعني تقاسم الأدوار والواجبات بين جميع المتدخلين في التربية والتكوين، مع الالتزام بالمحاسبة والشفافية.

المرجعيات القانونية والمؤسساتية

ترتكز الشراكة والمسؤولية المشتركة على:

- دستور 2011: ينص على المشاركة والتعاون.
- الميثاق الوطني للتربية والتكوين.
- الرؤية الاستراتيجية 2015–2030.
- القانون الإطار 51.17 الذي أكد على إشراك مختلف الفاعلين.

أطراف الشراكة في منظومة التربية والتكوين

تشمل الشراكة:

- الدولة (وزارة التربية الوطنية والقطاعات المعنية).
- الجماعات الترابية.
- القطاع الخاص.
- المجتمع المدني والجمعيات.
- الأسر.
- المؤسسات التعليمية العمومية والخصوصية.
- الشركاء الدوليون.

مجالات الشراكة في التربية والتكوين

تتجلى مجالات الشراكة في:

- بناء وتجهيز المؤسسات التعليمية.
- دعم التمدرس ومحاربة الهدر المدرسي.
- التكوين المهني والتقني.
- التربية الدامجة.
- الأنشطة الموازية والدعم التربوي.
- البحث العلمي والابتكار.

دور الجماعات الترابية

تساهم الجماعات الترابية في:

- إحداث وصيانة البنيات التحتية.
- النقل المدرسي.
- دعم التعليم الأولي.
- تحسين ظروف التمدرس بالمناطق القروية.

دور القطاع الخاص

يساهم القطاع الخاص في:

- الاستثمار في التعليم الخصوصي.
- دعم التكوين المهني.
- توفير فرص التدريب والتشغيل.
- الشراكات مع المؤسسات التعليمية.
- دعم الابتكار والبحث.

دور المجتمع المدني والأسر

- المجتمع المدني: محاربة الهدر المدرسي، دعم التمدرس، التأطير التربوي.
- الأسر: تتبع تمدرس الأبناء، الدعم النفسي والتربوي، المشاركة في الحياة المدرسية.

ليات تفعيل الشراكة والمسؤولية المشتركة

من بين الآليات:

اتفاقيات الشراكة.

مشاريع المؤسسات.

مجالس التدبير.

برامج التعاون الدولي.

التعاقد والالتقائية بين القطاعات.

التحديات التي تواجه الشراكة

ضعف التنسيق بين المتدخلين.
تداخل الاختصاصات.
محدودية التتبع والتقييم.
تفاوت القدرات بين الجهات.
غياب ثقافة الشراكة أحيانًا.

آفاق تعزيز الشراكة والمسؤولية المشتركة

يراهن المغرب على:
تعزيز الحكامة الجيدة.
توضيح الأدوار والمسؤوليات.
إشراك فعلي للمجتمع المدني.
تطوير الشراكات مع القطاع الخاص.
ربط المسؤولية بالمحاسبة.
ترسيخ ثقافة التعاون.

إن الشراكة والمسؤولية المشتركة تشكلان ركيزة أساسية لبناء منظومة تربية وتكوين ناجعة ومنفتحة، قادرة على الاستجابة للتحديات التنموية. ويظل نجاح هذه المقاربة رهينًا بانخراط جميع الفاعلين بروح التعاون والالتزام.

شكرا على حسن تتبعكم